دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية

د.عماد غصاب عبابنة
المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية

د.عماد غصاب عبابنة

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تعرف وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن .تم استخدام أداة مسح آراء أعضاء هيئة التدريس حول قضايا التعليم الجامعي في مصر التي تم تكييفها للبيئة الأردنية، وتم التحقق من صدق المحتوى لها من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء. بلغ معامل ثبات الاتساق الداخلي المحسوب بطريقة كرونباخ ألفا للفقرات التي استخدمت في الإجابة عن أسئلة الدراسة 0.82.وطبقت الأداة على 921 عضو هيئة تدريس ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن أغلب أعضاء هيئة التدريس يرون أن الدور الذي تلعبه الهيئة هو دور إيجابي ،وكانت النسبة في الجامعات الخاصة أعلى من نظيرتها في الجامعات الحكومية، وأن حوالي ثلث المستجيبين لا يعرفون إن كان دور الهيئة دوراً إيجابيا أم سلبياً ،وبينت النتائج أن أكثر أعضاء هيئة التدريس مقتنعون إلى حد ما إلى مقتنعون جدا بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ،وظهر وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس ونوع الجامعة ،ودرجة رضا عضو هيئة التدريس عن كثافة الطلبة في الكلية والمناخ الأكاديمي العام في الجامعة.وأوصت الدراسة بتصميم برامج توعية وتثقيف ،والاتجاه بصورة أسرع نحو تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات الحكومية.

الكلمات المفتاحية : هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ، التعليم الجامعي ، أعضاء هيئة التدريس ، الجامعات الأردنية.

The Role of the Higher Education Accreditation Commission in the Development of University Education in Jordan from the Perspective of Faculty Members in Jordanian Universities

Abstract:

The study aimed to identify the point view of faculty members in the role of the Higher Education Accreditation Commission in the development of education in Jordan's universities .The Egyptian instrument " survey of faculty members on issues of higher education in Egypt" was adapted. The content validity for the instrument was examined through a group of experts, and the internal consistency reliability which has been calculated by using Cronbach's alpha method was 0.82. The instrument administered on 921 faculty members. The main study findings were :the most faculty members believe that the role of the commission is positive, the percentages in the private universities was higher than in the public universities, in addition to that about one-third of faculty members do not know if the commission role is positive or negative. Furthermore, the results showed that the majority of faculty members somehow convinced to very convinced on the necessity of the application of accreditation standards in their colleges, in addition to that the results showed that there is a positive correlation between the degree of faculty members conviction ,the type of the university, and the satisfaction degree of the faculty members for the crowdedness in the college and the academic environment in the university .The study recommended to design and implement an awareness programs , fostering the application of accreditation standards in public universities.

Key Words:

Higher Education Accreditation Commission , University Education , Faculty Members , Jordanian Universities.

مقدمة

ينظـر الأردن إلى مـوارده البشـرية علـى أنها رأس المال الحقيقي للتنمية الشـاملة ، لذا فإنه يسـتثمر بسـخاء في التعليم بكافة مسـاراته ومستوياته ، إذ يسـتثمر القطاع الخاص في إنشاء المدارس وتشغيلها في قطاع التعليم العام وفي إنشـاء الجامعات والمعاهد المتوسـطة في التعليم العالي وتشـغيلها ،إلى جانب ذلك تنفق الحكومة الأردنية على التعليم الأساسـي والثانوي والجامعي على الرغم من محدودية مصادرها المالية،إذ تشير التقديرات إلى أن إنفاق الأردن على التعليم بشـقيه العام والعالي لعام 2010 بلغ 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي ،حيث وصـل الإنفاق على التعليم العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 5% وعلى التعليم العالي إلى حوالي 4.5% ،كما أشـارت بيانات المالية العامة للحكومة الأردنية إلى أن حجم الإنفاق على التعليم بشـقيه العام والعالي من ميزانية الحكومة بلغ حوالي 1430 مليون دينار منها 680 مليون دينار نفقات التعليم العالي وحوالي 750 مليون دينار نفقات التعليم العام ،وبذلك تصل قيمة هذه النفقات كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية التشغيلية والرأسمالية إلى حوالي 26%. (بدران ،2010)

إن للتعليم الجامعي أهمية خاصـة في حلقة التعليم بكون مخرجاته هي المحرك الأساسـي للقطاعات الاقتصـادية والاجتماعيـة مـن خلال ما يقـوم به من أدوار في رفـد هذه القطاعات بالقـوى العاملة المؤهلة، وبالموارد البشـرية التي تملك القدرة على إحداث التنمية الاقتصـادية والاجتماعية الشـاملة .ونظراً لهذه الأهمية فقد توسـع التعليم الجامعي في الأردن ،إذ وصـل عدد الجامعات الحكومية إلى 10 جامعات ،فيما وصـل عدد الجامعات الخاصة إلى 16 جامعة ،وبلغ عدد أعضـاء هيئة التدريس في تلك الجامعات 8038 عضـو هيئة تدريس من مختلف الرتب الأكاديمية للعام الدراسي 2010/2009 ،وبلغ عدد الطلبة الملتحقين في تلك الجامعات لمستوى البكالوريوس في نفس العام إلى 225602 طالب وطالبة .(وزارة التعليم العالي ،2010)

من الملاحظ أن قطاع التعليم الجامعي قفز كميا بصـورة واضـحة ،إذ يمكن الاسـتدلال على ذلك بعدد الجامعات ونسـبة الملتحقين بالتعليم العالي ؛إلا أن التسـاؤل الماثل الآن لدى كافة القطاعات التنموية وعند صـانعي السياسة والمهتمـين هو: هل التوسـع الكمـي في التعليم العالي رافقه تحسـنٌ في جودته؟ ثمة عوامل متداخلة أثرت سـلباً في نوعيـة التعليـم الجامعي ،ويبـدو أن هذا الأمر حرك الجهود لتلمـس التحديات التي تواجهـه ،وبالتالي قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتصـميم البرامج التطويرية مثل مشـروع تطوير التعليم العالي نحو اقتصاد المعرفة (Higher Education Reform for the Knowledge Economy Project : HERfKE) ،ومشروع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل للمحافظة على الإنجاز الكمـي وتحسـين جودة التعليـم الجامعي بكافة جوانبه من خـلال الارتقاء الحقيقي بوظائـف الجامعة التي تتبلور حول التدريـس النوعي ،والبحث العلمي والإبداع وخدمة المجتمـع.(world Bank،2009). لكن التحديات التـي تواجـه التعليم الجامعي متعددة منها : نسـب البطالة التي وصـلت عـام 2011 إلى حوالي 12.9% وهي بـين الإناث حوالي 21.1% وأظهرت البيانات أن نسـب البطالة بين مـن يحملون درجة البكالوريوس فأكثر بلغت 35.6% ،وقـد يكـون مـرد ذلك جزئيا ضـعف مهـارات الخريجين وتراجع تنافسـيتهم على مسـتوى الأردن والإقليـم ،إذ أدى التزايـد في عـدد الملتحقـين بالتعليم وافتقار الجامعـات للموارد المالية إلى تـدني جودة عمليات الجامعات ومخرجاتها ،بالإضافة إلى اختلال معادلة التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها بسبب ضعف المواءمة بين خصائص الخريجين ومتطلبات سوق العمل .(دائرة الإحصاءات العامة ،2011(

وفي هـذا الإطـار ، تشـير نصـير (2011) إلى أن التعليـم العـالي في الأردن أمامه العديد مـن التحديات منها : ضـعف الأداء المؤسسي ، والعجز السنوي في موازنات الجامعات وازدياد أعداد الطلبة وضعف الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسـات التعليم العالي في مجال البحث العلمي والابتكار ،وصعوبة تطبيق معايير الاعتماد الخاص على الجامعات الرسـمية ،وخاصـة فيما يتعلق بأعداد الهيئة التدريسـية وأعداد الطلبة والتركيـز على الاعتماد الكمي

وليس النوعي،وفي هذا السياق بينت دراسة العبابنة (2011) التي هدفت إلى مسح آراء أعضاء هيئة التدريس حول التعليم الجامعي في الأردن أن حوالي 30% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة يرون أن عدم تناسب أعضاء هيئة التدريس مع أعداد الطلبة يُعد من أبرز المعيقات التي تواجه التعليم العالي في الأردن ، ويرى زعبلاوي (2012) أن مدخلات العملية التعليمية في الجامعات الأردنية غير صحيحة ،وأن سياسة القبول الجامعي غير عادلة وأن البيئة الجامعية متعثرة ،كما يشير إلى أن التعليم العالي في تراجع وفق كل المعطيات، وأن الجامعات الأردنية لا تتقدم إلى الاعتماد الدولي ،إذ لا يوجد برنامج تعليمي في الأردن معتمد من مؤسسة دولية.

لقد جاءت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي لتتضمن سبعة مكونات هي :الحاكمية وإدارة الجامعة ،ومعايير القبول والاعتماد، وضمان الجودة ،والبحث العلمي والتطوير والدراسات العليا ،والتعليم التقني والتكنولوجي،وتمويل الجامعات،والبيئة الجامعية وهي بذلك تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتضمن فيما تتضمن ضمان استقلالية الجامعات وتطوير معايير القبول وتحديث الخطط الدراسية والبرامج الأكاديمية وتحسينها، وتنويع مصادر التمويل وإيجاد بيئة جامعية محفزة للإبداع والتميز .(وزارة التعليم العالي،2007).

وعلى نحو معين ،اهتمت الاستراتيجية بقضايا الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في الأردن انسجاماً مع التوجهات الدولية ،إذ تم إنشاء هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لتحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ إجراءات الاعتماد العام والخاص على الجامعات العامة والخاصة في البلاد وفقاً لأفضل المعايير الدولية ،حيث يُعتقد على نطاق واسع أن الاعتماد العام والخاص له أثر إيجابي على جودة التعليم الجامعي ،وبهذا الصدد تشير صبري (2009) إلى أن موضوع تطوير التعليم العالي وضمان الجودة في مخرجاته يلقى اهتماماً رسمياً وشعبياً في الأردن وذلك من أجل تلبية متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية ،وتشير أيضا إلى الدور الإيجابي الذي حققته هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بسبب التنظيم والضبط الذي حققته الهيئة عبر وضعها معايير للجودة من خلال الاعتماد العام والخاص للجامعات ، ويرى كل من ديان وكيم (Diane&Kim،2006) أنه عادة ما يوجد فجوة بين تخطيط التقييم وتنفيذ التقييم من أجل الاعتماد وذلك بسبب قيام عدد محدود من الإداريين بعملية التخطيط ،ويقترحان بهذا الخصوص حلا لهذه المشكلة بإشراك الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الآخرين في العمليات الداخلية للاعتماد وتقديم حوافز للمشاركين الفعالين وخصوصا أعضاء هيئة التدريس من خلال تخفيض العبء التدريسي لهم أو تقديم الحوافز المالية المباشرة.

وفي ضوء ذلك تأتي هذه الدراسة بهدف تعرّف وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم في تطوير التعليم الجامعي بكون أعضاء هيئة التدريس عنصراً مهماً يقع عليهم مسؤولية كبيرة في تطبيق معايير الاعتماد ،وبالتالي المساهمة في تطوير التعليم الجامعي بكل أبعاده.

الاعتماد في التعليم الجامعي في الأردن

أنشئت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي استناداً إلى قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لسنة 2007 ، إذ ترتبط الهيئة برئيس الوزراء ولها مجلس يسمى مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي يتولى القيام بمجموعة من المهام من ضمنها وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة ومراجعتها دوريا ،ومراقبة مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالتعليم العالي ومعايير الاعتماد وضمان الجودة ،بالإضافة إلى اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية.

تهدف هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي فيما تهدف إلى تحسين نوعية التعليم في المملكة وضمان جودته ،وتحفيز مؤسسات التعليم العالي على الانفتاح والتفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وهيئات الاعتماد وضبط الجودة الدولية وتطوير التعليم العالي باستخدام معايير قياس تتماشى مع المعايير الدولية.

تحصل الجامعات على الاعتماد العام أو الخاص أو كليهما بعد قيام الهيئة بالتعاون مع الجامعات بتنفيذ مجموعة من الإجراءات تتضمن فحص الوثائق ومطابقتها مع الواقع الموجود في الجامعة حيث تقدم اللجان المختصة التي تعينها الهيئة تقارير إلى مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لإصدار القرار الذي يناسب وضع الجامعة من حيث التزامها بمعايير الاعتماد ، إذ تتضمن معايير الاعتماد العام نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس ،والنصاب التدريسي الأسبوعي لعضو هيئة التدريس داخل الجامعة وخارجها ،ونسبة الطلبة إلى إعداد المشرفين وفنيي المختبرات ، ومساحة أرض الجامعة ومرافقها ،والمساحة الوظيفية التي تشمل مساحة أرض الجامعة ومجمل المسطحات الوظيفية الأرضية والبنائية المستخدمة لأغراض أكاديمية أو نشاطات طلابية غير منهجية ،وشروط قاعات التدريس ،ومدرجات النشاطات والندوات والمختبرات والمشاغل والمكتبة ووحدات القبول والتسجيل والمراكز الصحية والملاعب الرياضية ودورات المياه والمشارب الصحية والساحات الخضراء ومواقف السيارات ، والأجهزة والتجهيزات التعليمية .وتشمل شروط الاعتماد الخاص للتخصصات مخرجات التعلم للخطة الدراسية ، والخطة الدراسية ،والعدد المطلوب من أعضاء هيئة التدريس ونسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس ، والطاقة الاستيعابية للتخصص ، والحد الأقصى للعبء التدريسي الأسبوعي ، والكوادر الفنية المساعدة (مشرفو المختبرات وفنيو المختبرات والكتب والدوريات والمعاجم والموسوعات) ،والتجهيزات والأدوات والوسائل التعليمية ، وإدارة الأقسام الأكاديمية ، وتحديد أساليب تقييم الطلبة واستخدام وسائل مختلفة لتقييم أدائهم مثل الامتحانات ومشاريع التخرج وتقارير التدريب الميداني وبحوث الطلبة .(هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي،2012)

هدف الدراسة :

إن الهدف الأساس لهذه الدراسة هو تعرف وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن ،كما تهتم بقياس درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بأهمية تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ، وتفحص الدراسة ما إذا كان هناك اختلاف في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حسب نوع الجامعة التي يعمل بها عضو هيئة التدريس وجنسه ورتبة عضو هيئة التدريس الأكاديمية.

وبصورة أكثر تحديداً ، ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 - ما وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن ؟

2 - ما درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم؟

3 - هل يوجد اختلاف في درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم باختلاف جنس عضو هيئة التدريس ، ورتبة عضو هيئة التدريس الأكاديمية ؟

4 - هل يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد ودرجة رضاه عن كثافة الطلبة داخل الكلية وعن المناخ الأكاديمي العام في الجامعة ؟

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها كونها تحاول استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس حول أهمية دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن في ظل الجدل الذي يدور حاليا في مختلف الأوساط الأكاديمية حول السبل التي من الممكن اتباعها لتحسين مخرجات الجامعات العامة والخاصة على حد سواء ، وما إذا كان بمقدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي أن تلعب دورا إيجابيا في هذا الإطار . سوف تقدم هذه الدراسة معلومات موثقة حول مستوى اقتناع أعضاء هيئة التدريس بأهمية دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في

تطوير التعليم الجامعي الأمر الذي يسـهم في تحديد المستوى الذي يمكن أن يلعبه أعضاء هيئة التدريس في تطبيق أنظمة الجودة بالإضـافة إلى تعزيز دور أعضـاء هيئة التدريس في دعم مشاريع وبرامج هيئة الاعتماد في كلياتهم ،كما سـتقدم معلومات لهيئة الاعتماد حول حاجتها لتكثيف البرامج التوعوية وبرامج التدريب حول أبعاد الاعتماد الجامعي المختلفة لأعضاء هيئة التدريس وفقا لخصائصهم ،وذلك بالاعتماد على وجهة نظرهم بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

مصطلحات الدراسة :

الاعتمـاد : يعـرف ادلمـان (Adelman،1992) الاعتماد بأنه عملية مراقبة وضـمان للجـودة يتم بموجبها التعرف إلى نتيجة المتابعة والتقييم حول ما إذا كانت المؤسسة تلبي الحد الأدنى المقبول من المعايير.

الاعتمـاد الأكاديمـي : تعرفه الهيئة القومية لضـمان جودة التعليم والاعتماد في مصـر بأنه تلـك العملية المنهجية التي تهدف إلى تمكين المؤسسـات التعليمية من الحصـول على صـفة متميزة وهوية معترف بها محليا ودوليا والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياتها وأنشطتها ومخرجاتها بما يقابل أو يفوق توقعات المسـتفيدين النهائيين ويحقق مسـتويات عالية من رضاهم .(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ،2012)

الجودة : تعرف الموسـوعة الحرة (Wikipedia،ويكيبيديا) الجودة بأنها مدى انطباق مواصـفات أو منتج أو خدمة للمواصفات المطلوبة.

الدراسات السابقة :

تعددت الدراسـات التي تناولت مواضـيع الاعتماد الأكاديمي والجودة في التعليم الجامعي ،إلا أن الدراسـات التي تناولت الاعتماد في الجامعات الأردنية كانت محدودة العدد حسـب معلومات الباحث ،ومن الدراسـات التي تقع في مجال اهتمام الدراسة الحالية ، الدراسة التي أعدها اليا وآخرون (Elie ،etl،2009) بعنوان دراسة تجريبية حـول إدراك أعضـاء هيئة التدريس والطلبة لاعتماد كليات إدارة الأعمال في لبنان تم فيها اسـتخدام منحى تعدد الطـرق (mixed method approach) ،حيث تألفت عينة الدراسـة من سـت جامعـات تقدم برامج إدارة الأعمـال ، حيـث كانت ثلاث جامعـات تعتمد النظام الفرنسـي في برامجها والثلاث الأخـرى تعتمد النظام الأمريكـي ،وتم إجـراء 88 مقابلة. بينت النتائج أن المسـتجيبين من الجامعات التي تعتمـد النظام الأمريكي أكثر دراية بمفهوم الاعتماد وأكثر وعيا بأهميته ومكامن قصـوره من نظرائهم في الكليات التي تعتمد النظام الفرنسـي ،وكأن هناك إجماع لدى المسـتجيبين بأن الاعتماد يحسـن صـورة البرنامج أو الكلية وأنه يؤثر إيجابيا على مستوى التعليـم في تلك البرامج. وفي دراسـة أعدها الشـبلي وكلـوب (2008) بعنوان اتجاهات عمـداء الكليات ومدراء الوحدات والدوائر الإدارية نحو تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية تبعا لمتغيرات صفة المستجيب هدفـت إلى التعرف على اتجاهات عمـداء الكليات ومدراء الوحدات والدوائر الإداريـة نحو تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية ، إذ تكونت عينة الدراسة من 160 مستجيباً تم جمع إجاباتهم من خلال استمارة أعدت لهذا الغرض ،وقد توصـلت الدراسـة إلى عدة نتائج أساسية منها : كانت اتجاهات المستجيبين إيجابية نحو تطبيـق مبـادئ إدارة الجودة الشـاملة في الجامعـات الأردنية ، كما تبـين أن أكثر مجالات إدارة الجودة الشـاملة تطبيقـا في الجامعات الأردنية مجال تهيئة متطلبات الجـودة في التعليم ثم مجال متابعة العملية التعلمية التعليمية وتطويرها ،وأظهرت نتائج الدراسـة عدم وجود فروق في اتجاهات المسـتجيبين نحو تطبيق إدارة الجودة الشـاملة في الجامعات الأردنية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والجنس وسنوات الخبرة. وفي دراسة أعدها صبري والرفاعي (Sabri&El-Refae،2006) هدفت إلى دراسة حالة الأردن في مجال اعتماد برامج إدارة الأعمال في الجامعات الخاصة ، حيث تم تطوير استبانة لأغراض هذه الدراسة تم توزيعها على 27 من أعضاء هيئة التدريس

من الجامعات العامة والخاصة ممن سبق لهم المشاركة في موضوع مراجعة معايير وكالة ضمان الجودة البريطانية (Quality Assurance Agency: QAA) لبرامج البكالوريوس في إدارة الأعمال في الأردن ، بالإضافة إلى 23 عضو هيئة تدريس من الذين لديهم اطلاع على نظام الاعتماد في الأردن ،إذ تضمنت الدراسة وصفا لعمليات الاعتماد للجامعات الخاصة في الأردن ولمعايير وكالة ضمان الجودة ،وحددت الدراسة الاختلافات والتشابهات في كلا النظامين، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن نظام الاعتماد في الأردن لبرامج إدارة الأعمال في الجامعات الخاصة قد حقق تقدما في تحديد معايير الجودة لبرامج إدارة الأعمال وضمانها، ولكنه لا يزال غير ملائم ، وأوصت الدراسة أن يتم تطبيق نظام الاعتماد على جميع الجامعات والكليات في الأردن ،وكذلك ضرورة تقوية مجلس الاعتماد من خلال إعادة تشكيله ليضم الجامعات ، والحكومة ، ومنظمات الأعمال،والنقابات المهنية.وفي دراسة سعيد (2008) بعنوان معايير اعتماد وضمان جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض التجارب التربوية المعاصرة هدفت إلى التعرف على معايير اعتماد وضمان الجودة بالتعليم الجامعي والوقوف على بعض التجارب التربوية المعاصرة في اعتماد وضمان جودة التعليم الجامعي والتوصل إلى تصور مقترح للارتقاء بجودة التعليم الجامعي باليمن في ضوء الإفادة من التجارب المعاصرة ، إذ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج الدراسة أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس نحو توفر معايير الاعتماد وضمان الجودة أشارت إلى عدم تحققها بشكل كاف ،وكان معيار الهيئة التدريسية المعيار الوحيد المتوفر بدرجة كبيرة من وجهة نظر العينة ككل. وفي دراسة أعدها روبرت وآخرون (Robert،etl،2004) بعنوان وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجدد بنظام اعتماد جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال الدولية (The Association to Advance Collegiate Schools of Business International AACSB :) ، إذ هدفت الدراسة إلى تقييم وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس من خلال عينة ضمت 62 عضو هيئة تدريس من 24 كلية جديدة حصلت على اعتماد AACSB لأثر نظام اعتماد AACSB ومخرجاته لكليات إدارة الأعمال ،وتم مقارنة وجهة نظرهم بوجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الذين عينوا في هذه الكليات قبل حصولها على اعتماد AACSB ، حيث بينت نتائج الدراسة بصورة عامة أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن الاعتماد مفيد للكليات ،وللطلبة ،ولأعضاء هيئة التدريس ،وقد توافقت هذه النتيجة مع وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس الذين عينوا قبل حصول الكليات على اعتماد AACSB ، ومن جهة أخرى وفي حالة تساوي كافة العوامل الأخرى بينت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس يفضلون العمل في كليات حاصلة على اعتماد AACSB.وفي دراسة أعدها هارفي (Harvey،2004) هدفت إلى تسليط الضوء على وجهات نظر عينة من المعنيين في قضايا الاعتماد في كل من بريطأنيا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن هاتين الدولتين تطبقان أشكال مختلفة من الاعتماد للبرامج الأكاديمية منذ عقود، وذلك لتعرف وجهة نظرهم في فوائد ومشاكل الاعتماد ،إذ تم في هذه الدراسة سؤال 53 مستجيبا من الأكاديميين والإداريين من خلال البريد الإلكتروني حول أبعاد مختلفة في الاعتماد، حيث بينت الدراسة أن اعتماد البرامج في بريطانيا يتباين بشكل كبير ،إذ يوجد حوالي 100 مؤسسة مهنية معنية بالاعتماد ،وأن الاعتماد المؤسسي في الولايات المتحدة الأمريكية هو مشكلة مقارنة بالاعتماد في بريطانيا ، كما أظهرت الدراسة أن العديد من المستجيبين يعتقدون أن الاعتماد الأكاديمي إما أنه ضروري للتوظيف أو أنه يعزز فرص العمل للخريجين ،وبالنسبة لبعض المستجيبين فإن الاعتماد الأكاديمي ليس فقط ضروري للحصول على طلبة أكثر ولكنه أداة لاجتذاب طلبة بنوعية أفضل.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

تم اعتماد عينة الدراسة التي تم اختيارها لدراسة مسح آراء أعضاء هيئة التدريس حول التعليم الجامعي في الأردن ، إذ صممت عينة المسح بأسلوب المعاينة العشوائية الطبقية المتناسبة مع الحجم ، وقد بلغ حجم العينة الكلي 1494 عضو هيئة تدريس موزعة على الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ، وقد بلغت نسبة استجابة أعضاء هيئة التدريس 61.6% وبذا يكون عدد أعضاء هيئة التدريس الذين استخدمت بياناتهم في التحليل 921 عضو هيئة تدريس . والجداول 1،2،3 تبين توزيع أفراد العينة حسب نوع الجامعة ،وحسب الجنس ،وحسب الرتبة الأكاديمية .(عبابنة ،2011).

جدول (1) .توزيع أفراد العينة حسب نوع الجامعة

نوع الجامعة	التكرار	النسبة المئوية
حكومية	501	54.4
خاصة	420	45.6
المجموع	921	100

جدول (2).توزيع أفراد العينة حسب جنس عضو هيئة التدريس

جنس عضو هيئة التدريس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	687	74.6
أنثى	234	25.4
المجموع	921	100

جدول (3) .توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الأكاديمية.

رتبة عضو هيئة التدريس	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ	125	13.6
أستاذ مشارك	156	16.9
أستاذ مساعد	423	45.9
مدرس	217	23.6

أداة الدراسة

استخدم للكشف عن آراء أعضاء هيئة التدريس أداة مسح آراء أعضاء هيئة التدريس حول قضايا التعليم الجامعي في مصر التي تم تكييفها لتناسب البيئة الأردنية ، وذلك وفق الإجراءات الآتية:

تحكيم أداة الدراسة

1 - تمت مراجعة الأداة من قبل بعض الباحثين في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ،إذ تم إجراء تعديلات على بعض الفقرات وتغيير بعضها الآخر وبما يتوافق مع خصائص التعليم الجامعي في الأردن.

2 - تم عرض الأداة على الباحثين في دائرة الإحصاءات العامة في الأردن لإعادة إخراج الأداة بالطريقة التي تتناسب مع المعايير التي تطبقها الدائرة في جمع المعلومات من الميدان كونها الجهة المسؤولة التي قامت بجمع البيانات من أعضاء هيئة التدريس.

3 - تم عرض الصورة الأولية للأداة على خبير في التعليم الجامعي ،إذ قام الخبير باقتراح إضافة بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر.

4 - تمت مراجعة اقتراحات الخبير وتضمين الأداة تلك الاقتراحات ،وإخراج الأداة بصورتها شبه النهائية.

5 - تم عرض الأداة على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث تم اقتراح حذف بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ،ومن ثم تم إخراج الأداة بصورتها النهائية للتجريب الأولي.

التجريب الأولي للأداة .

تم اختيار جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بصورة مقصودة لتجريب الأداة على عينة من 30 عضو هيئة تدريس من مختلف الرتب الأكاديمية فيها، وبناء على التجريب الأولي لوحظ أن جميع الفقرات واضحة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وأنها استجرت المعلومات التي قُصد جمعها.وقد تم الاستفادة من التجريب الأولي في إدارة المسح الرئيسي لاحقاً.

ثبات الأداة

بلغ معامل ثبات الاتساق الداخلي لجميع فقرات الأداة التي استخدمت في الإجابة عن أسئلة الدراسة والمحسوب بطريقة كرونباخ ألفا 0.82.

وصف الأداة

تألفت أداة المسح من تسعة أقسام أساسية تشمل المجالات التي ترتبط بالتعليم الجامعي ،فقد خصص القسم الأول من الأداة لجمع البيانات التعريفية بعضو هيئة التدريس. وأما الجزء الثاني فقد اهتم ببيانات عضو هيئة التدريس الأكاديمية، وتناول الجزء الثالث بيانات الخبرة في مجال التدريس بالتعليم العالي أو طبيعة العمل ، وتناول القسم الرابع بيانات الخبرة في مجال النشاط البحثي من حيث عدد الأبحاث المنشورة ومكان النشر ولغة النشر وغيرها، وتناول القسم الخامس مشاركة عضو هيئة التدريس في أنشطة خدمة المجتمع ، وأما القسم السادس فقد اهتم بقياس درجة رضا أعضاء هيئة التدريس عن مستوى أداء الطلبة وكثافة أعدادهم بالكلية، إضافة إلى قياس درجة رضا أعضاء هيئة التدريس عن أداء منظومة التعليم العالي في الأردن وكذلك درجة رضا أعضاء هيئة التدريس عن تمكين أعضاء هيئة التدريس من أداء مهامهم وقد تضمن هذا القسم فقرات لقياس آراء أعضاء هيئة التدريس بتطوير التعليم العالي عن طريق هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي. وأما نظام التقييم والتدريب في التعليم الجامعي في الأردن فقد كان مدار اهتمام القسم السابع، فيما تناول القسم الثامن

قياس آراء أعضـاء هيئة التدريس بالخدمات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة، وأما الجزء الأخير فقد تضمن أسـئلة مفتوحة لتعرُّف آراء أعضـاء هيئة التدريس بالمعيقات التي تواجه التعليم العالي بمجالات: العملية التعليمية للطلبة،والمجال البحثي لأعضـاء هيئة التدريس،والدراسات العليا والبحوث لطلبة الدراسات العليا،وخدمة المجتمع ،والأنشطة اللامنهجية، بالإضافة إلى مقترحاتهم لتطوير التعليم العالي في تلك المجالات.

تم في هذه الدراسـة استخدام البيانات التي جمعت باسـتخدام المجال الذي تناول تطوير التعليم العالي عن طريق هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي والذي تألف من ست فقرات ، بالإضافة إلى المتغيرات التصنيفية الآتية : نوع الجامعة ، جنس عضو هيئة التدريس ، الرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس .

محددات الدراسة

تتحـدد إمكانيـة تعميم نتائج هذه الدراسـة بـأداة جمع البيانات التي اسـتخدمت فيها ، وبقدر مـا تحقق لها من خصائص الصدق في قياس ما خصصت لقياسه. كما أن تعميم النتائج يرتبط بمدى الدقة في تمثيل العينة لمجتمع أعضاء هيئة التدريس بخصائصه المختلفة .

التحليل الإحصائي

تم اسـتخدام برنامج الرزمة الإحصـائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسـة ،إذ تم استخراج التكرارات، والنسب المئوية ،والأوساط الحسابية لها ،وتم أيضا إجراء بعض التحليلات الإحصائية الأخرى كاختبار (ت) ومعاملات ارتباط كريمر (crammer›s) وبيرسون.

نتائج الدراسة

السـؤال الأول : ما وجهة نظر أعضـاء هيئة التدريس بدور هيئة اعتماد مؤسسـات التعليم العالي في تطوير التعليم الجامعي في الأردن ؟

أظهرت نتائج الدراسـة أن 57.4% من أعضـاء هيئة التدريس اطلعوا على قانون هيئة الاعتماد، فيما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لم يطلعوا على قانون الهيئة 42.6% ،والجدول 4 يبين توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب اطلاعهم على قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

جدول (4) . توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب اطلاعهم على قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

تصنيف الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	529	57.4
لا	392	42.6
المجموع	921	100

وأظهـرت النتائـج أن أغلب أعضـاء هيئة التدريس (56.7%) يرون أن الدور الذي تلعبه هيئة اعتماد مؤسسـات التعليم العالي هو دور إيجابي ،فيما رأت نسـبة قليلة منهم (9.6%) أن دورها سـلبي ،في حين أن ما يقارب ثلث أعضـاء هيئـة التدريس لا يعرفون مـا إذا كان الدور الذي تلعبه الهيئة هو دوراً إيجابيا أم دوراً سـلبياً ،والجدول 5 يوضح هذه النسب.

جدول (5) . أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبهم حسب وجهة نظرهم بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي

تصنيف الإجابة	التكرارات	النسب المئوية
إيجابي	522	56.7
سلبي	88	9.6
لا أعرف	311	33.8
المجموع	921	100

من جهة أخرى ، بينت النتائج أن (78.4%) من أعضاء هيئة التدريس الذين اطلعوا على قانون هيئة الاعتماد يرون أن دور الهيئة هو دور إيجابي ، فيما رأى 12.3% منهم أن دورها سلبي، و بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لا يعرفون ما إذا كان دور الهيئة إيجابيا أم سلبيا 9.3% ، وأما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس الذين لم يطلعوا على قانون الهيئة فقد بينت النتائج أن أغلبهم (66.8%) لا يعرفون ما إذا كان دور الهيئة إيجابيا أم سلبيا ، فيما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن لم يطلعوا على قانون الهيئة ويرون أن دورها إيجابي 27.3%.والجدول 6 يوضح هذه النسب .

جدول (6) .توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب اطلاعهم على قانون هيئة الاعتماد ونظرتهم لدور الهيئة.

الاطلاع على قانون الهيئة	الدور الذي تلعبه هيئة الاعتماد		
	إيجابي	سلبي	لا أعرف
نعم	415 78.4)%)	65 (12.3%)	49 (9.3%)
لا	107 (27.3%)	23 (5.9%)	262 (66.8%)
المجموع	522 (56.7%(	88 (9.6%)	311 (33.8%(

وأما فيما يتعلق بوجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب نوع الجامعة ،فقد بينت النتائج أن61.7 % من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة ترى أن دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي هو دور إيجابي ،فيما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية التي ترى أن دور هيئة الاعتماد هو دور إيجابي 52.5% ،وتقاربت نسب أعضاء هيئة التدريس التي ترى أن دور هيئة الاعتماد هو دور سلبي في كلا النوعين من الجامعات ،إذ بلغت النسبة في الجامعات الحكومية 8.6% وفي الجامعات الخاصة 10.7% ،وظهر فرق واضح بين نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية ونسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخاصة الذين لا يعرفون ما إذا كان دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي إيجابيا أم سلبيا ، إذ بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لا يعرفون ما إذا كان دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي إيجابيا أم سلبيا في الجامعات الحكومية 38.9% وبلغت نسبتهم في الجامعات الخاصة 27.6% ، والجدول 7 يوضح هذه النسب.

جدول (7) . توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب نظرتهم لدور هيئة الاعتماد ونوع الجامعة.

نوع الجامعة	الدور الذي تلعبه هيئة الاعتماد		
	إيجابي	سلبي	لا أعرف
حكومية	263 52.5)%)	43 (8.6%)	195 (38.9%)
خاصة	259 (61.7%)	45 (10.7%(	116 (27.6%)
المجموع	522 (56.7%(	88 (9.6%)	311 (33.8%(

ولفحص دلالة العلاقة بين وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ونوع الجامعة تم حساب معامل ارتباط كريمر (Cramer›s V) الذي بلغ 0.12 ،وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

لقد أظهرت النتائج ذات العلاقة بهذا السؤال أن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس لم تتطلع على قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ، وهذا يشير إلى أن ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لم تتجذر بعد في الوسط الأكاديمي، وهذا بطبيعة الحال انعكس على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ،إذ إن حوالي ثلث أعضاء هيئة التدريس لا يعرفون ما إذا كان دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي إيجابياً أم سلبياً ،وهذه النتيجة لا تتفق بصورة كاملة مع دراسة إليا (Elie،etl،2009) التي أشارت إلى وجود إجماع لدى أعضاء هيئة التدريس بأن الاعتماد يحسن صورة البرنامج الأكاديمي ،ويؤثر إيجابيا على مستوى التعليم في تلك البرامج .

السؤال الثاني : ما درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بأهمية تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ؟

يوضح جدول 8 أن 31.1% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية ذكروا أنه تم اعتماد كلياتهم من قبل هيئة الاعتماد في حين أن 82.1% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة أشاروا إلى أن كلياتهم معتمدة ، وبينت النتائج أن 44.3% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لا يعرفون ما إذا كانت كلياتهم معتمدة من قبل هيئة الاعتماد ، مقابل 17.4% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة.

جدول (8) . التوزيع النسبي لأعضاء هيئة التدريس وفقا لحالة اعتماد كلياتهم.

نوع الجامعة	حالة اعتماد الكلية	التكرارات	النسبة المئوية
حكومية	نعم	156	31.1
	لا	83	16.6
	لا ينطبق	40	8.0
	لا أعرف	222	44.3
	المجموع	501	100
خاصة	نعم	345	82.1
	لا	2	0.5
	لا ينطبق	0	0
	لا أعرف	73	17.4
	المجموع	420	100

وأظهرت النتائج أن أغلب أعضاء هيئة التدريس (79%) منهم (مقتنعون إلى حد ما) إلى (مقتنعون جدا) بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ، وأوضحت النتائج أن 92.9% من أعضاء هيئة التدريس ممن اعتمدت كلياتهم من قبل الهيئة مقتنعين إلى حد ما إلى مقتنعين جدا بتطبيق معايير الاعتماد ،والجدول 9 يبين التوزيع النسبي لأعضاء هيئة التدريس حسب درجة الاقتناع بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم.

جدول (9) : التوزيع النسبي لأعضاء هيئة التدريس حسب درجة الاقتناع بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم

درجة الاقتناع	التكرارات	النسبة المئوية
مقتنع جدا	486	52.8
مقتنع إلى حد ما	241	26.2
غير مقتنع	41	4.5
غير مقتنع على الإطلاق	9	1.0
لا أعرف	144	15.6
المجموع	921	100

وبينت النتائج الموضحة في جدول 10 أن ما نسبته 71.8% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية مقتنعون إلى حد ما إلى (مقتنعون جدا) بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ، فيما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة 87.4% ،ومن المفيد الإشارة إلى أن ما نسبته 44.3% من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لا يعرفون إن كان من الضروري تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم مقابل 17.4% في الجامعات الخاصة .

جدول (10) . التوزيع النسبي لأعضاء هيئة التدريس حسب درجة اقتناعهم بأهمية تطبيق نظام الاعتماد في كلياتهم ونوع الجامعة.

نوع الجامعة مقتنع جدا		درجة الاقتناع				
		مقتنع إلى حد ما	غير مقتنع	غير مقتنع على الإطلاق	لا أعرف	
حكومية	التكرارات	219	141	30	7	104
	النسبة المئوية	43.7	28.1	6.0	1.4	20.8
خاصة	التكرارات	267	100	11	2	40
	النسبة المئوية	63.6	23.8	2.6	0.5	15.6

وأظهرت نتائج حساب معامل ارتباط كريمر بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كليته ونوع الجامعة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين هذين المتغيرين ، إذ بلغ معامل الارتباط 0.22.

من جهة أخرى ،بينت نتائج التحليل أن 92.9% من أعضاء هيئة التدريس الذين اطلعوا على قانون هيئة الاعتماد مقتنعين إلى حد ما إلى مقتنعين جدا بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ، مقابل 60.2% ممن لم يطلعوا على قانون الهيئة ،وأظهرت النتائج وجود فرق كبير بين نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لا يعرفون إن كان من الضروري تطبيق معايير الاعتماد على كلياتهم ممن اطلعوا على قانون الهيئة (2.5%) وبين نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لا يعرفون إن كان من الضروري تطبيق معايير الاعتماد على كلياتهم ممن لم يطلعوا على قانون الهيئة (33.4%).والجدول 11 يبين هذه النسب .

جدول (11) . التوزيع النسبي لأعضاء هيئة التدريس حسب درجة اقتناعهم بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم وحسب اطلاعهم على قانون الهيئة.

الاطلاع على قانون الهيئة	درجة الاقتناع				
	مقتنع جدا	مقتنع إلى حد ما	غير مقتنع	غير مقتنع على الإطلاق	لا أعرف
نعم	351 (66.4)	140 (26.5)	19 (3.6)	6 (1.1)	13 (2.5)
لا	135 (34.4)	101 (25.8)	22 (5.6)	3 (0.8)	131 (33.4)

وتشير النتائج المتعلقة بهذا السؤال: أن أغلب أعضاء هيئة التدريس مقتنعون بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشبلي وكلوب (2008) ودراسة روبرت وآخرين (Robert،etl،2004) وكذلك دراسة هارفي (Harvey،2004).

من جهة أخرى، أشارت النتائج أن درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخاصة كانت أكبر من

الجامعات الحكومية، وقد يشير ذلك إلى صرامة تطبيق معايير الاعتماد على البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ، وكذلك إلى رغبة إدارات الجامعات الخاصة بحصول جامعاتهم على معايير الاعتماد العام والخاص كأحد الأدوات التسويقية للبرامج الأكاديمية في تلك الجامعات ،وهذا الاستخلاص يتفق مع ما توصلت إليه دراسة هارفي (Harvey،2004).

السؤال الثالث : هل يوجد اختلاف في مستوى اقتناع أعضاء هيئة التدريس بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي يعزى لمتغيرات جنس عضو هيئة التدريس ، ورتبته الأكاديمية ؟

يوضح الجدول 12 أن متوسط درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس الذكور بلغ (4.29) ،وأن متوسط درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس الإناث بلغ (4.14) ،كما تبين نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة الذي يُظهر وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس الذكور وأعضاء هيئة التدريس الإناث لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور، إذ بدا أن أعضاء هيئة التدريس الذكور أكثر اقتناعا بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم من الأناث .

جدول (12) . نتائج اختبار "ت" لفحص دلالة الفروق في درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم حسب الجنس.

مستويات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
ذكور	687	4.29	0.94	2.11	0.04
إناث	234	4.14	0.93		

ويوضح جدول 13 نمطا من الفروق الظاهرية بين متوسطات درجة الاقتناع بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في الكليات بين مختلف الرتب الأكاديمية ،إذ تزداد درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في الكليات كلما قلت رتبة عضو هيئة التدريس الأكاديمية باستثناء المحاضرين المتفرغين / المدرسين ، إذ بلغ متوسط درجة اقتناع عضو هيئة التدريس من رتبة أستاذ 4.22 ولرتبة الأستاذ المشارك 4.24 ولرتبة الأستاذ المساعد 4.34 ولرتبة محاضر متفرغ / مدرس 4.11.

جدول (13). متوسطات درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم حسب الرتبة الأكاديمية

مستويات المتغير	العدد	الوسط الحسابي
أستاذ	125	4.22
أستاذ مشارك	156	4.24
أستاذ مساعد	423	4.34
مدرس / محاضر متفرغ	217	4.11

من جهة أخرى ، بينت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص دلالة الفروق بين متوسطات درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم حسب رتبهم الأكاديمية وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين مجموعات رتب الأساتذة (أستاذ ،وأستاذ مشارك ، وأستاذ مساعد

، ومدرس) كما هو مبين في جدول 14.

جدول (14) . نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق بين متوسطات درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم حسب الرتبة الأكاديمية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	وسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
بين المجموعات	8.02	3	2.67	3.03	0.03
داخل المجموعات	808.03	917	0.88		
المجموع	816.05	920			

ولتحديد المجموعات التي يوجد بينها فروق تم إجراء المقارنات البعدية باستخدام اختبار توكي (Tuky) بين أزواج المجموعات المختلفة ،إذ تبين وجود فرق ذي دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين متوسطات درجة الاقتناع بضرورة تطبيق معايير الاعتماد بين مجموعة أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ مساعد ومجموعة أعضاء هيئة التدريس من رتبة المحاضرين المتفرغين / المدرسين فقط ،فيما لم تكن الفروق بين الرتب الأخرى ذات دلالة إحصائية.

جدول (15) . المقارنات البعدية لاختبار دلالة فروق المتوسطات لدرجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم بحسب الرتبة الأكاديمية.

الرتبة الأكاديمية		فروق المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
أستاذ	أستاذ مشارك	-0.02	0.11	1.0
	أستاذ مساعد	-0.13	0.10	0.54
	مدرس	0.11	0.11	0.75
أستاذ مشارك	أستاذ	0.02	0.11	1.0
	أستاذ مساعد	-0.11	0.09	0.63
	مدرس	0.13	0.10	0.57
أستاذ مساعد	أستاذ	0.13	0.10	0.55
	أستاذ مشارك	0.11	0.09	0.63
	مدرس	0.23*	0.08	0.02
مدرس محاضر متفرغ	أستاذ	-0.11	0.11	0.75
	أستاذ مشارك	-0.13	0.10	0.57
	أستاذ مساعد	-0.23	0.08	0.02

لقد أشارت نتائج هذا السؤال إلى أن متوسط درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس الذكور بضرورة تطبيق معايير

الاعتماد الأكاديمي كان أعلى من متوسط درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس الإناث ،وقد يفسر ذلك على أساس أن أعضاء هيئة التدريس الذكور يتبوؤون المناصب الإدارية أكثر من أعضاء هيئة التدريس الإناث ،وأن معظم الوحدات الإدارية التي تتابع أنشطة الجودة والاعتماد الأكاديمي يقوم عليها أعضاء هيئة التدريس الذكور ،وهذه النتيجة لا تتفق مع نتيجة دراسة الشبلي وكلوب (2008) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المستجيبين نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة تعزى لجنس المستجيب ، ويبدو من النتائج أيضا أن المحاضرين المتفرغين أقل اقتناعا بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم من الرتب الأخرى ،وقد يكون ذلك بسبب توجسهم من الآثار السلبية التي قد يُحدثها الاعتماد على استقرارهم الوظيفي.

السؤال الرابع : هل يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد ودرجة رضاه عن كثافة الطلبة داخل الكلية وعن المناخ الأكاديمي العام في الجامعة ؟

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في الكلية التي يعمل بها وبين درجة رضاه عن كثافة الطلبة داخل الكلية ، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.37 .

وأظهرت النتائج أيضا وجود مثل هذه العلاقة بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في الكلية وبين درجة رضاه عن المناخ الأكاديمي العام في الجامعة ، إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون بينهما0.34 .والجدول 16 يبين هذه النتائج .

جدول (16) .معاملات ارتباط بيرسون بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كليته وبين كثافة الطلبة داخل

	كثافة الطلبة داخل الكلية	المناخ الأكاديمي العام في الجامعة
درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كليته	0.37 (0.00)	0.34 (0.00)

وهذه النتيجة تشير إلى أن الاعتماد الأكاديمي له أثر في مواجهة التحديات التي أشارت إليها دراسة نصير (2011) منها : ضعف الأداء المؤسسي ، والعجز السنوي في موازنات الجامعات، وازدياد أعداد الطلبة، وضعف الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي، والابتكار ،وصعوبة تطبيق معايير الاعتماد الخاص على الجامعات الرسمية ،وخاصة فيما يتعلق بأعداد الهيئة التدريسية وأعداد الطلبة، والتركيز على الاعتماد الكمي وليس النوعي.

مناقشة النتائج والتوصيات

لقد أظهرت نتائج السؤال الأول أن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس (42.6%) لم يطلعوا على قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي؛ الأمر الذي يعني أن ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لم تتجذر بعد في الوسط الأكاديمي ،وهذا بطبيعة الحال انعكس على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، إذ إن حوالي ثلث أعضاء هيئة التدريس لا يعرفون ما إذا كان دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي إيجابياً أم سلبياً ،ومن المتوقع أن لا يكون لهذه الفئة دور محسوس في تشجيع نشر معايير الاعتماد في كلياتهم فضلا عن الالتزام بتطبيقها ،وهذه النتيجة لا تتفق بصورة كاملة مع دراسة اليا (Elie،etl،2009) التي أشارت إلى وجود إجماع لدى أعضاء هيئة التدريس بأن الاعتماد يحسن صورة البرنامج الأكاديمي ،ويؤثر إيجابيا على مستوى التعليم في تلك البرامج .

ولوحظ أن نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين اطلعوا على قانون الهيئة ويرون أن دور هيئة الاعتماد إيجابي تفوق كثيرا نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين يرون أن دور الهيئة إيجابي ممن لم يطلعوا على قانون الهيئة ،وهذا يعني أن اطلاع أعضاء هيئة التدريس وتعريفهم بقانون الهيئة قد يكون له أثر إيجابي على تغيير نظرتهم لدور الهيئة وبالتالي ضمان دعمهم لها ،وظهر أن نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخاصة الذين يرون أن دور الهيئة إيجابي أكثر من نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية ،وقد يفسر ذلك على أساس أن معايير الاعتماد العام والخاص تطبق من قبل الهيئة على جميع الجامعات الخاصة فيما يبدو أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجامعات الحكومية ، وكذلك فإن أغلب البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة حاصلة على الاعتماد الخاص .

وفيما يتعلق بسؤال الدراسة الثاني، فقد أظهرت النتائج بصورة عامة أن أغلب أعضاء هيئة التدريس مقتنعون بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشبلي وكلوب (2008) ودراسة روبرت وآخرين (Robert،etl،2004) وكذلك دراسة هارفي (Harvey،2004) ،كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ونوع الجامعة ،إذ إن درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخاصة كانت أكبر من الجامعات الحكومية، وقد يشير ذلك إلى صرامة تطبيق معايير الاعتماد على البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، وكذلك إلى رغبة إدارات الجامعات الخاصة بحصول جامعاتهم على معايير الاعتماد العام والخاص كأحد الأدوات التسويقية للبرامج الأكاديمية في تلك الجامعات، وهذا الاستخلاص يتفق مع ما توصلت إليه دراسة هارفي (Harvey،2004) .

وأما فيما يتعلق بالسؤال الثالث ،فقد دلت النتائج أن متوسط درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس الذكور بضرورة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي كان أعلى من متوسط درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس الأناث، وقد يفسر ذلك على أساس أن أعضاء هيئة التدريس الذكور يتبوؤون المناصب الإدارية أكثر من أعضاء هيئة التدريس الإناث، وأن معظم الوحدات الإدارية التي تتابع أنشطة الجودة والاعتماد الأكاديمي يقوم عليها أعضاء هيئة التدريس الذكور ،وهذه النتيجة لا تتفق مع نتيجة دراسة الشبلي وكلوب (2008) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المستجيبين نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة تعزى لجنس المستجيب .وعلى الرغم من وجود نمط من الفروق الظاهرية بين متوسطات درجة اقتناع أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب الأكاديمية بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم لصالح الرتب الأدنى باستثناء المدرسين والمحاضرين المتفرغين ؛إلا أن هذه الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية ،وتشير هذه النتائج أن الوعي بأهمية الاعتماد الأكاديمي لا يرتبط برتبة أعضاء هيئة التدريس ، وقد يكون مرد ذلك أن أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب الأكاديمية يتعرضون لنفس عمليات الاعتماد الأكاديمي ومن المتوقع أن يكون أثر الاعتماد الأكاديمي متشابها على جميع أعضاء هيئة التدريس ،وبالرغم من ذلك فقد بدا أن المدرسين والمحاضرين المتفرغين هم الفئة الأقل اقتناعا بضرورة تطبيق

معايير الاعتماد الأكاديمي في كلياتهم ،وقد يكون ذلك بسبب توجسهم من الآثار السلبية التي قد يُحدثها الاعتماد على استقرارهم الوظيفي.

وفيما يتعلق بسؤال الدراسة الرابع فقد ظهر أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين درجة اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد في كلياتهم ودرجة رضاهم عن كثافة الطلبة داخل الكلية من جهة وعن المناخ الأكاديمي العام في الجامعة من جهة أخرى ،وقد يكون مرد ذلك أن اغلب أعضاء هيئة التدريس أشاروا إلى أن كلياتهم معتمدة من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي كما يظهر في الجدول (9) الأمر الذي انعكس إيجابيا على درجة رضا أعضاء هيئة التدريس عن كثافة الطلبة في الكليات وعن المناخ الأكاديمي العام في الجامعة ،وهذه النتيجة تشير إلى أن الاعتماد الأكاديمي له أثر في مواجهة التحديات التي أشارت إليها دراسة نصير (2011).

بناء على نتائج الدراسة ومناقشتها فإن الدراسة توصي بما يلي :

- تصميم برامج توعية وتثقيف وتنفيذها من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بالتعاون مع إدارات الجامعات لأعضاء هيئة التدريس وخصوصاً الإناث وفئة المدرسين والمحاضرين المتفرغين ،وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية.
- الاتجاه بصورة أسرع نحو تطبيق معايير الاعتماد العام والخاص في الجامعات الحكومية .
- دراسة الآثار السلبية – إن وجدت – للاعتماد الأكاديمي في الجامعات والكليات التي تم اعتمادها ،وذلك لأن عدداً لا باس به من أعضاء هيئة التدريس يرون أن دور هيئة الاعتماد هو دور سلبي.
- مراجعة معايير الاعتماد العام والخاص ___ كلما كان ذلك ضروريا – بالاستئناس بآراء أعضاء هيئة التدريس من خلال رصد درجة رضاهم عن مختلف جوانب العمل الأكاديمي في جامعاتهم.
- إجراء المزيد من الدراسات لاستقصاء العوامل التي تسهم إيجابيا في تطبيق معايير الاعتماد العام والخاص في الجامعات.

المراجع

1. الزعبلاوي ، عصام .(18 كانون ثاني 2012) . حوار خاص مع عمان نت ،موقع عمان نت . http://ar.ammannet.net.
2. الشبلي ، هيثم ، وكلوب ، محمود .(2008).اتجاهات عمداء الكليات ومدراء الدوائر الإدارية نحو تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية تبعا لمتغيرات صفة المستجيب.المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي.1(2) . 93-75.
3. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(2012).عن الهيئة : مفهوم ومبادئ ضمان جودة التعليم والاعتماد . موقع الهيئة http://www.naqaae.eg
4. بدرأن ،عدنأن.(2010). العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي لعام 2010.الموقع الالكتروني .www uop.edu.jo
5. دائرة الاحصاءات العامة .(2011(.التقرير الإحصائي السنوي 2011.
6. سعيد ،عبد الغني .(2008). معايير اعتماد وضمان جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض التجارب التربوية المعاصرة .رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة أسيوط.
7. صبري ، هالة .(2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي «تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، 176-148،4.

8. عبابنه ، عماد .(2011).آراء أعضاء هيئة التدريس حول التعليم الجامعي في الأردن.سلسلة منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية .رقم متسلسل (159).عمان : الأردن.

9. نصير ، أمل .(31 تموز 2011) . التعليم العالي في الأردن بين الإنجازات والتحديات ، موقع زاد الأردن .http://jordanzad.com.

10. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي .(2012).التشريعات.موقع الهيئة : http://www.heac.org.j

11. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(2010).الخطة الاستراتيجية للأعوام (2007 - 2010). عمان : الأردن.

12. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(2010).التقرير الإحصائي السنوي .عمان : الأردن.

13. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(2010).خلاصة إحصائية عن التعليم العالي .عمان : الأردن.

14. ويكيبيديا . الموسوعة الحرة ، الجودة : الموقع الإلكتروني : http://www.ar.wikipedia.org

15. Adelma,c.(1992).Accreditation. In B. R .Clark & G.R. Neave (Eds).The Encyclopedia of Higher Education. New York: Pergaman Press.

16. Diane.E.,and Kim ,N.(2006).Higher Education Accreditation in Vietnam and the USA : In Pursuit of Quality. APERA Conference. Hong Kong.

17. Elie,M., Mirna ,S., and Boushra , C.(2009). A pilot Study of University Professors and Student's Perception Regarding Accreditation of Business Schools in Lebanon. International Journal of Business research .9(2).pp 129-143.

18. Harvey,L .(2004).The Power of Accreditation : Views of Academics. Journal of Higher Education Policy and Management . 2(26) .PP 207-223.

19. Robert,W., Johnson ,R., Groesbeck , J.(2004).The Perspective of New Faculty on AACSB Accreditation. Allied Academic International Conference. Available on : http://www.sbaer.uca.edu.

20. Sabri,H., and El-Refae, G.(2006).Accreditation in Higher Business Education in the Private Sector : The Case of Jordan. Journal of marketing for Higher Education . 1 (16) ,PP74-76.

21. World Bank.(2009).Project Appraisal Document .Higher Education Reform for the Knowledge Economy Project (HERfKE) .MoHERS.